العنوان:	عائلة الحسيني في مدينة نابلس ودورها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي 1918 - 1939
المؤلف الرئيسي:	مسعود، قدري جمال جميل
مؤلفين آخرين:	ريان، محمد رجائي سليم(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1998
موقع:	اربد
الصفحات:	1 - 235
رقم MD:	731393
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة اليرموك
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	عائلة الحسيني، القدس، التاريخ الاجتماعي، التاريخ السياسي، التاريخ الاقتصادي، فلسطين
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/731393

الفصل الثالث

دور آل الحسيني في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمدينة القدس

* الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مدينة القدس

مجتمع مدينة القدس

* الأملاك والأراضي

حصر إرث لأفراد من عائلة الحسيني

* اقامة حي الحسينية خارج أسوار المدينة

* بداية حي الشيخ جرّاح

* تشكيل المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى

مجتمع مدينة القدس :

ساد في مدينة القدس تنافس عائلي شديد لاحتلال مراكز المدينة الهامة في البلدية والمؤسسات الحكومية والمناصب الدينية المختلفة مثل الأوقاف والمحكمة الشرعية ومحكمة الاستئناف وشيخ الحرم وغيرها.

وبفضل انتشار المدارس الحكومية والأجنبية المختصة بمختلف العلوم والفنون، مما جعل نسبة جيدة من أهالي المدينة يحصلون على تعليم جيد، فقامت العائلات الكبيرة بارسال أولادها للخارج لاكمال تحصيلهم العلمي في تركيا والبلاد الأجنبية[1].

وامتازت مدينة القدس عن ريفها بعدة مميزات من أبرزها وجود مراكز الحكم والإدارة الحكومية، وتركز النشاط الحرفي والصناعي، ووجود مراكز شبكة المواصلات فيها، وسيطرة العائلات المتنفذة[2].

وفي المجتمع الفلسطيني كانت الأسر القوية هي التي تمثل القيادة السياسية في الفئة العليا تمثل قطاعات الشعب الفلسطيني بقيادة آل الحسيني والنشاشيبي تتعامل مع فئات الشعب الفلسطيني بأسلوب «تراعيني قيراط أراعيك قيراطين» وبناءاً على ذلك فولاء قطاعات الشعب متركز حول هذه الأسر القيادية، وما على القيادة إلا القيام بمحاولة حماية الشعب وتنظيم أموره وحل الخلافات بين أفراده وتشجيعه على زراعة الأراضي أو بناء صناعات خفيفة.[3]

واستغلت العائلات المتنفذة وعلى رأسها عائلة الحسيني نفوذها من أجل

(١) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء العاشر، القسم الثاني، ص ١٤٣.
(٢) ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي، ص ٧٣.
(٣) أحمد ظاهر ومحمود الزعبي، بين الفكرين العربي والصهيوني. (عمان : دار ابن رشد، ١٩٨٥)، ص ٨٣.

السيطرة والتحكم بالفلاحين في القرى والأرياف مستغلة سوء الأحوال الاقتصادية والأوضاع المعيشية في البلاد، وتمتعت عائلة الحسيني بأسباب القوة والنفوذ والاستغلال فجمعت في يدها مقومات الزعامة وهي الشرافة والعلم والمال[1].

وكانت الطبقة الحضرية العليا هي مركز القوة السياسية وجاءت من بين صفوفها القيادات الوطنية والمحلية، ومع أن أفراد هذه الطبقة كانوا يعيشون في المدن، إلا أن عدداً منهم كانوا يملكون أراضي واسعة في القرى، حيث كانوا أصحاب أملاك غائبين ... وكان بعض أفراد هذه الطبقة موظفين كبار في المحافل الدينية يستمدون كثيراً من نفوذهم من دورهم كرعاة للاحتفالات الدينية الكبرى التي كان أهمها احتفالات موسم النبي موسى[2].

وكانت احدى نقاط الضعف لدى الحسينيين هي أن موقعهم الجغرافي حد مبدئياً من نفوذهم ... فقد كان عدد قليل جداً منهم يعيش خارج منطقة القدس لذا كان عليهم أن يكافحوا لبسط نفوذهم على جميع أنحاء البلاد. ولما كانت العائلة عائلة حضرية تماماً فإن مشكلتها الكبرى تمثلت في التغلغل سياسياً واقتصادياً في المناطق الريفية التي كانت محافظة سياسياً وفيها ولاء تقليدي راسخ تماماً، غير أن سيطرة الحسينيين على المؤسسات الدينية وخاصة المجلس الإسلامي الأعلى ومنصب مفتي القدس والمناصب الهامة الأخرى،

---

(١) عبدالعزيز عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٤.

(٢) مناويل حساسيان، الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين ١٩١٩-١٩٣٩ (القدس ، منشورات البيادر، ١٩٨٧) ص ٦١-٦٢.

ساعدهم كثيراً على اقامة الصلات والاتصالات وتقوية روابطهم مع القرى والمدن.

ولما كان سكان الريف، وخاصة الفلاحين يميلون بطبيعة الحال إلى الدين، ولهذا فإن زعامة دينية مثل زعامة الحاج أمين الحسيني كانت تحظى بمنافع واضحة من ناحية سياسية واقتصادية واجتماعية، وعلى الرغم من صعوبة ذلك إلا أن الأمر لم يكن مستحيلاً أبداً، وأصبح الأمر أسهل عندما بدأ الأهالي يكافحون ويقاتلون الاحتلال البريطاني وحليفته الصهيونية[١].

أملاك آل الحسيني :

استغل شيوخ بعض القبائل الصغيرة أو العائلات التي تواجدت في متصرفية القدس من وضع الضعف الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية، من أجل فرض نوع من الاستقلاليةعن مسؤولي الدولة العثمانية، وتركزت هذه العائلات في المناطق الجبلية في نابلس والقدس والخليل، واستندت قيادة المجتمع المحلي على العائلات القوية، ولكن سلطة شيوخ العائلات الريفية بدأت بالانكماش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أثر التغييرات التي أحدثها العثمانيون في أواخر عهدهم[٢] .

ولم ينشئ قانون ١٨٥٨م للأراضي معايير جديدة ؛ خاصة بحقوق التصرف في الأرض، بل أنه جمع ودون الحقوق القائمة بصورة شاملة، وكان من شأنه أن يخلق أساساً واضحاً لتنفيذ النوايا الحقيقية للحكومة المركزية في

---

(١) مناويل حساسيان، الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٧٥.

(٢) عبدالستار قاسم، المرجع السابق، ص ٤.

اسطنبول ألا وهي زيادة ايرادات الدولة.

وخصوصاً فيما يتعلق بالأراضي الأميرية. والهدف من ذلك، التسجيل الفردي لجميع حقوق الملكية، وتوسيع حق الأرث، وازالة الشيوع، وتلا ذلك قوانين وأوامر ادارية حول تسجيل سندات الملكية واصدارها إلى أن تم في سنة ١٨٧٤ و ١٨٧٦ وضع التشريعات القانونية حول اصدار سندات ملكية جديدة للأراضي الملك والأراضي الوقفية[١].

«وعلى أثر وفاة مفتي القدس مصطفى أفندي الحسيني جعل أراضيه الكثيرة والتي حصل عليها خلال العهد العثماني والبيوت التي يمتلكها وقفاً على زوجته وولده مصطفى عطا الله أفندي وتتسلسل لمن تعود عليه بالفائدة من هذه الأراضي الموقوفة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين»[٢].

ولم تكن النتيجة في فلسطين توزيع واسع لحقوق الملكية في أيدي الفلاحين الذين يفلحون الأراضي الأميرية، بل أدى إلى تسجيل الأراضي بأسماء أعضاء الفئات الاجتماعية المتنفذة، ونشوء الملكيات الكبيرة للأرض، بسبب عجز الفلاحين عن ابراز الوثائق، والخوف من عواقب فرض الضرائب والتجنيد، والاحتماء بالشخصيات المتنفذة من الظلم التعسفي للملتزمين وموظفي الضرائب والعسكريين والدائنين[٣].

فمن الذي استحوذ علي الأرض ؟؟! ثلاث فئات هي :

(١) الكزاندر شولش، المرجع السابق، ص ١٢٤.
(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣٥٢ ص ١٤٣-١٤٤.
(٣) الكزاندر شولش، المرجع السابق، ص ١٢٥.

- الفئة المحلية الموطدة الإركان في امتلاك الأراضي المتوسطة والكبيرة عن طريق اقراض المال (التبعية المالية) أو عن طريق مجرد التسجيل بمعنى اصدار سندات ملكية على أساس القوانين والأوامر التي صدرت من (١٨٥٨-١٨٦٠) ومن (١٨٧٤-١٨٧٦) وأمنّت العائلات صاحبة الكلمة في الجبال والأفندية في المدن لنفسها حقوق ملكية في الأراضي الواقعة في المناطق الجبلية وسفوح الجبال وحول المدن في الساحل، وهي الأراضي التي كانت تحت سيطرتهم على كل حال وقيل عن عائلة عبدالهادي أنهم شرعوا في زراعة البساتين على سفح جبل يقع بين عرابة وجنين، وفي بداية الاحتلال البريطاني كانت أملاكهم الواسعة تقدر بـ ٢٠٠ ألف دونم[1].

- وتألفت الفئة الثانية من البرجوازية التجارية والمالية التي كانت تنشأ ببطء في المدن الساحلية والقدس، وعلى رأسها الأوروبيون والمتمتعون بالحماية الأوروبية واليهود، والمسيحيون الفلسطينيون واللبنانيون التي استحوذت منذ سنة ١٨٦٧ بطريق الشراء أو الربا على الأراضي المحيطة بالمدن، وعلى رقع كاملة من الأراضي في السهول، ومنحت الدولة العثمانية العائلة الحسينية الأراضي الموقوفة للأوقاف في القدس بحكم تسلمهم لدائرة الأوقاف في مدينة القدس[2].

---

(١) الكزاندر شولش، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٢٦٩ ص ٦٩٧.

- وتشكلت الفئة الثالثة التي استطاعت الحصول على الأراضي من رأسماليين أجانب وخاصة من اليهود.

ويورد ناجي علوش احصائية جرت في العشرينات من القرن الحالي حول ملكية الأراضي جاء فيها أن ٢٨ ملاكاً في منطقتي بئر السبع وغزة يملكون حوالي (٢,٠٠٠,٠٠٠ دونم)، وفي كل أنحاء فلسطين كان (٢٥٠) ملاكاً يملكون (٤,١٤٣,٠٠٠ دونم)، والجدول التالي يوضح عدد المُلاك في كل قضاء وما يملكوه من الدونمات.

القضاء	عدد الملاك	ما يملكون من الدونمات
القدس والخليل	٢٦	٢٤٠,٠٠٠
يافا	٤٥	١٦٢,٠٠٠
نابلس وطولكرم	٥	١٢١,٠٠٠
جنين	٦	١١٤,٠٠٠
حيفا	١٥	١٤١,٠٠٠
الناصرة	٨	١٢٣,٠٠٠
عكا	٥	١٥٧,٠٠٠
طبرية	٦	٧٣,٠٠٠[1]

فعلى سبيل المثال قدرت أملاك عائلة التاجي الفاروقي في الرملة بحوالي (٥٠ ألف دونم)، وعائلة الشوّا في غزة مائة ألف دونم، وعائلة الحسيني بخمسين ألف دونم، وعائلة أبو خضرا بحوالي (٤٠ ألف دونم)[2]. وكانت أكبر مساحة من تلك الملكيات الكبيرة بحوزة عائلة سرسق اللبنانية فامتلكت في

(١) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين (١٩١٧-١٩٤٨)، ص١٨-١٩.
(٢) عبدالستار قاسم، المرجع السابق، ص ٧.

مرج ابن عامر حوالي ٢٣٠ ألف دونم، وطبقاً لتقدير سيميلانسكي، فإن كبار عدد ملاك الأراضي في فلسطين بلغ ٢٥٠ عائلة يملكون ما مقداره (٤,١٤٣,٠٠٠) دونم بمعدل (١٦,٥٠٠) دونم للعائلة، وكانت هذه المساحة الكلية التي بيد كل الفلاحين في فلسطين[1].

وعلى أثر نمو الاقتصاد في نهاية القرن التاسع عشر، وزيادة النشاط التجاري، في الأسواق الخارجية ظهرت فئة من التجار أو الأفندية الذين أثروا ثراءاً كبيراً[2]، فتوسعت هذه الفئة في استثماراتها وزيادة أملاكها أما عن طريق الالجاء بحيث تدفع الضرائب عن الأراضي التابعة للفلاحين لعجزهم عن الدفع أو عن طريق شرائهم للأراضي بالمزاد العلني من مسؤولي الدولة العثمانية[3].

وشلمت استثمارات هذه الفئة، ومن ضمنها عائلة الحسيني توظيف أموالهم في التجارة، وعقود ضرائب الالتزام الخاصة بالأراضي، والثروة الزراعية والحيوانية المترتبة على السكان، بالإضافة إلى تعهد الأبنية والانشاءات وغيرها، كما استثمر بعض الأعيان والأفندية أموالهم في الزراعة وتجارة الأراضي فقاموا بشراء الأراضي والبيوت داخل البلدة القديمة في القدس وخارجها وعمروا قصوراً فخمة على تلك الأراضي[4].

وعزز أبناء العائلات ذات الحسب والنسب مكانتهم، فشغلوا معظم المناصب

---

(١) عادل حسن غنيم، القوى الاجتماعية في فلسطين ما بين الحربين العالميتين (القاهرة ؛ مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٨٠) ص ١٠٤-١٠٥.

Granott, A. The Land System in Palestine, History and Structure, Eyre and Pootis woods) , London, 1952, P.P. 38-39.

(٢) أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس (١٨٥٨-١٩١٨) (عمان ؛ الجامعة الأردنية، ١٩٩٦)، ص ٥١١.

(٣) سجل المحكمة الشرعية رقم ٢٧٧، ص ٦٨٩.

(٤) أمين أبو بكر، المرجع السابق، ص ٥١٢.

الكبيرة في جهاز الحكومة المحلية والمركزية مما أدى إلى تغيير على حياة سكان القدس من المسلمين - الحياة الاجتماعية والاقتصادية معاً-[1]، ودخل ممثلو الارستقراطية المحلية البرلمان في الاستانة، واتسعت الآفاق في المجال التجاري، وتطورت فروعاً تجارية أخرى مثل زيت الزيتون والصابون، ونتج عن ذلك توفر رؤوس الأموال الكبيرة بيد هذه العائلات ومن ضمنها عائلة الحسيني[2].

واحد الأمثلة على عرض الأراضي في المزاد العلني بعد تأخر دفع الضريبة للدولة، أراضي لعبدالعزيز محمد وخليل شرقي أراضي قرية أذنبه عام ١٨٨٣م وقد اشترى طاهر أفندي الحسيني ما تم عرضه في المزاد، وبلغت حوالي ٢٩٤ دونم، واشترى في موقع آخر ٢٩٢ دونم[3].

وقد اشترى السيد زكي أفندي الحسيني ابن المرحوم السيد عبدالقادر أفندي الحسيني، ثلاثة بيوت في محلة باب العامود، بالإضافة إلى البيوت التي هي أصلاً لعائلة الحسيني[4].

وكانت عائلة الحسيني مثلها كبقية العائلات الموجودة في القدس، على أتم الاستعداد لشراء الأراضي التي كانت عليها ضرائب والتزامات للدولة العثمانية ويعرضون البدائل المغرية لكل من يريد بيع أرضه أو شيئاً منها، كما عملت العائلات على اغراق صغار متوسطي الملاك بالديون النقدية والعينية الربوية ورهن أراضيهم مقابلها، وغالباً ما كان هؤلاء يتنازلون عن أراضيهم إما

---

(١) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٢٩٧.
(٢) شمعون لندمان. أحياء أعيان القدس، ص ٣٤.
(٣) أمين أبو بكر، المرجع السابق، ص ٤٥٤.
(٤) سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣٥٣ ص ١١١-١١٢.

للأفندية وإما للملاكين الكبار ووكلاء الحركة الصهيونية. ووجهت فئة المّلاك أنظارها إلى أراضي شرق الأردن وخاصة تلك التي بأيدي القبائل العربية البدوية وحصلت على مساحات واسعة من الأراضي وقاموا بتأسيس ملكيات واسعة في ديرة عرب بني صخر والعدوان وعباد وغيرها[1].

وامتلكت العائلة أراضي في منطقة وادي الجوز وهي احدى ضواحي القدس العربية، وكذلك فإن فندق الأمريكان كولوني الذي هو بالأساس كان المنزل الكبير للباشا التركي وزوجاته الثلاث مبني على أرض يمتلكها جد فيصل الحسيني، كما أن بيت الشرق حالياً «نيو أورينت هاوس» لعائلة الحسيني وفيه مركز الدراسات العربية وبالقرب منه تقع مقبرة عائلة الحسيني»[2].

وحازت عائلة الحسيني على أراضي كثيرة في مناطق مختلفة في فلسطين وذلك في قرية الشرفة شمالي القدس، وأراضي في قرى قالونيا وجليا والقدس ويافا وغزة ومناطق أخرى في فلسطين، وعهدت عائلة الحسيني بتجارتها ليد تاجر يهودي في يافا لمدة ثلاثين سنة يدعى ابن راكاح، وكانت علاقته مع عائلة الحسيني جيدة، وكان سليم الحسيني يجلّه ويحترمه[3].

وامتدت أملاك العائلة في القدس وما حولها إلى قرى عين سينيا وعجول وبيت جيز وبيت سوسين والطور ومزرعة نويعمة قضاء القدس، وقرية اذنبة قضاء غزة ونزلة العوابدة قضاء يافا وخربة السنابرة قضاء الخليل، ووادي حنين قضاء يافا، وديرة عرب عباد قضاء السلط وديرة عرب بني صخر شرقي

---

(١) أمين أبو بكر، المرجع السابق، ص ٥١٢.

(٢) جون وجانيت والاش، الفلسطينيون الجدد، ص ٦٣.

(٣) Yehuda Taggar , The Mufti of Jerusalem and Palestine Arab Politics. P. 12.

الأردن[1].

واستلك آل جار الله يالو قريتي وزكريا قضاء يافا، وامتلك آل صوان في منطقة القدس قرية رافات وصرعا قضاء الخليل، وخربة التيم قضاء السلط، أما آل بطاطو وهم من عائلات القدس المسيحية فكانت لهم خلدا وكفروية قضاء يافا، وخربة طنيب والجويدة ونافع قضاء السلط[2].

أما عائلة النشاشيبي فامتلكت برهام وسهل أريحا من قضاء القدس والمزيرعة وقزازة وشلتا وقطرة والنعاني ومحلة المنشية قضاء يافا، وكانت ملكية آل النشاشيبي بيد عثمان النشاشيبي[3] وابنه محمد اسعاف الأديب المشهور.

واستطاعت عائلة أبو غوش أن تحوز على معظم قرى أبو غوش وعمواس ودير أيوب وبيت محسير وخربة أم حارتين وسلبيت في قضاء القدس، وازدادت أملاك العائلات المالكة للأراضي على حساب الملاكين الآخرين، وتشير بعض الاحصائيات التي أجريت في مطلع القرن العشرين إلى تناقص المساحة التي يمتلكها الملاكون الوسط والصغار في منطقتي القدس والخليل من (٥٠٪) إلى (٢٠٪)[4].

وأثر ذلك سلبياً على مساحات الأراضي المزروعة، فانخفضت في فلسطين من ١٠٪ في عام ١٨٨٥م إلى ٨٪ عام (١٩٠٩-١٩١٠) نتيجة لشراء أراضي الفلاحين الصغار ومصادرتها سواء من الدولة العثمانية أو الملاك الكبار[5].

---

(١) أمين أبو بكر، المرجع السابق، ص ٥٢٢-٥٢٣.

(٢) أمين أبو بكر، المرجع السابق، ص ٥٢٣.

(٣) للمزيد من المعلومات حول عثمان النشاشيبي انظر ، عادل مناع ، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، ص ٣٥٧.

(٤) Granott, The Land System in Palestine. P., 18.
وانظر، أبو رجيلي ، الزراعة العربية في فلسطين، ص ١٣٢.

(٥) نبيل بدران وماهر الشريف، الطبقات الاجتماعية في فلسطين للمرحلة الانتقالية، صامد الاقتصادي، عدد ٢٨، السنة الرابعة، ١٩٨١، ص ٦.

وتملكت عائلات لبنانية وسورية أراضي في فلسطين مثل عائلة سرسق وتيان وخوري وغيرها، وحول كيفية تملك هذه العائلات لهذه المساحات الكبيرة من الأرض يقول الحاج أمين الحسيني : «لقد آلت إليهم الملكية في العهد العثماني من أملاك الدولة في ظروف خاصة، واعتقد أن ذلك حدث في عهد السلطان عبد العزيز، فقد أصدرت الدولة العثمانية في تلك الفترة قراراً باستصلاح أراضٍ يستطيع الافراد بموجبه أن يتملكوا ما يستطيعون من أملاك الدولة، ويقوم على هذا الأساس كثير من أؤلئك الملاكين بطلبات استملاك، ولم تكن الطلبات في الواقع تقدم بأسمائهم وحدهم بل كانت تقدم بأسماء جماعية وكان الإمتياز يعطى باسم صاحب الطلب ورفاقه، وعلى ذلك كانوا يحصلون على التفويض باستصلاح الأرض، وامتلاكها بعد فترة عشر سنوات، وكان بوسعهم بعد هذه الفترة تسجيل تلك الأراضي بأسمائهم، فيحلون محل الدولة بملكيتها وكانت تزور كثير من القوائم، وقلما تدقق السلطات، وكثيراً ما كانت تنزع أسماء الكثيرين من الذين احتوتها قوائم الطلبات برشوة الموظفين المحليين، وهكذا يصبح المشار إليه ملاكاً لمساحات واسعة في قرى كثيرة، ظن الفلاحون أنهم فيها ملاكون سنين عديدة كذا»[1].

لم يكن للقدس من الناحية الاقتصادية أهمية كبيرة، كموقع تجاري وكمركز للانتاج الحرفي، فقد كانت المدينة تعتاش على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسحيين واليهود، وعلى المؤسسات التي قامت أو أنشئت بسبب هذه الأماكن، والحجاج والزوار الأجانب الذين كانوا يقصدونها[2].

(١) زهير مارديني، فلسطين والحاج أمين الحسيني، ص٧٥.
(٢) الكزاندر شولش، المرجع السابق، ص١٤٥.

وفي شمال المدينة المقدسة بدأت العائلات الإسلامية المرموقة في نهاية القرن التاسع عشر، ببناء دور سكن عصرية، وكانت البيوت الصيفية التي اقامتها عائلات النشاشيبي والحسيني البوادر الأولى لبناء عربي خارج الأسوار، وكانت الخطوة التالية البيوت التي بناها كبار رجال الادارة الأتراك الذين أقاموا في القدس، ثم تلاهم المشايخ والعائلات الغنية ذات الحسب والنسب، واستمرت حركة البناء هذه والتوسع من أجل السكن إلى الحرب العالمية الأولى، وكانت على أساس فردي وبتمويل شخصي - أي أنه لم تنتظم شركات بناء عامة - أما الحكومة والبلدية فإنهما لم تهتما بتخطيط الأحياء السكنية، كما لم تجر أية محاولات تقريباً لاقامة مؤسسات عربية عامة بما في ذلك مؤسسات تعليمية وثقافية[1]. وقد أقيمت هذه المباني عادة فوق مرتفعات من الأرض، وفي مناطق جبلية تحيط بها مساحات واسعة من الأراضي، ومن البساتين المزروعة بالأشجار المثمرة والكروم وحدائق الأزهار، وأطلق السكان على هذه المباني اسم القصور، وبنت عائلة الحسيني منزلها الصيفي في الطريق إلى جبل الطور في أراضي قصر المفتي، وبنت عائلة النشاشيبي منزلاً صيفياً، على طريق أريحا على مقربة من عين السلطان[2].

وقامت بعض العائلات المقدسية ومنها عائلات الحسيني باستثمار أموالها، وما تجمع لديها من مال في المؤسسات الدينية والأوقاف بشراء أملاك وبيوت داخل المدينة وأراض وكروم عنب في ضواحيها[3]، «فنجد أن عمر أفندي عبد

---

(١) شمعون لندمان، احياء اعيان القدس، ص٤.
(٢) المرجع نفسه، ص٨.
(٣) أحمد سامح الخالدي، المعاهد المصرية في بيت المقدس، (القدس ، ١٩٤٦)، ص ١٢.

السلام ابن المرحوم عبدالسلام أفندي نجل المرحوم عمر أفندي الحسيني نقيب الأشراف في القدس قد اشترى ثلاثة بيوت في مدينة القدس موجودة في باب حطة بثمن قدره خمسة آلاف غرش»[1].

وكان تصميم هذه البيوت وأسلوب بنائها يدلان على طابع العهد الذي أقيمت فيه، وعلى الحوافز الاقتصادية والاجتماعية التي أيقظت ونبهت السكان وحملتهم على البناء خارج أسوار المدينة، ويدل حجم الفيلات المرفهة والبناء في حضن الطبيعة على تأثير عوامل خارجية مثل الحكام والموظفون الأتراك الكبار، وكذلك الهجرة اليهودية إلى البلاد، واقامة مؤسسات الطوائف المسيحية عبر الأسوار[2].

وقلد أبناء المسلمين طريقة حياة الحكام وكبار ضباط الجيش الأتراك فتعلموا لغتهم ومجاملاتهم، بل قلدوهم في ملابسهم فبدأوا يلبسون الطربوش في أواخر القرن التاسع عشر[3]، أما سواد الشعب فلم يكن ثمة من يُعنى بأمرهم لا الحكومة ولا البلدية، حتى ولا مؤسسات الوقف.

وأقام الشيخ طاهر الحسيني «مفتي القدس -والد الحاج أمين الحسيني- قصره عام ١٨٦٤م، وكانت الأسباب والدوافع من أجل اقامة فيلات فخمة وجميلة خارج الأسوار، تحسين ظروف الحياة المعيشية والصحية عن طريق اقامة مبان جميلة ومعزولة، فوق مساحات واسعة الأرجاء من الأرض تحيط بها البساتين والكروم، من ناحية، وكوسيلة لاستثمار رؤوس الأموال من ناحية

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس، رقم ٣٥٢، ص ٢١٧-٢١٨.
(٢) شمعون لندمان، أحياء أعيان القدس، ص ٩.
(٣) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٢٩٦.

ثانية[1].

أما عن الحالة الأمنية في تلك الفترة فذكر أنه كلما خرج ساكن المدينة إلى خارج الأسوار، كان بحاجة إلى حرس مرافق، وإلى حماية أعيان القرى المجاورة مثل قرية لفتا وأبو ديس والمالحة وغيرها، ومقابل الدفاع والحراسة حصلوا على الأموال والمحاباة من الأفندية - الزعماء - أعيان المدينة في أوساط الحكام والموظفين، وعلى هذا النحو أثرى سكان المدينة على حساب القرويين والفلاحين[2].

حصر ارث لأفراد من عائلة الحسيني :

«توفي السيد محمد سعيد أفندي بن المرحوم السيد الحاج حسن أفندي ابن السيد عبداللطيف أفندي الحسيني وانحصر ارثه الشرعي في زوجتيه السيدة زينب خانم كريمة المرحوم السيد عبدالله أفندي بن السيد محمد العوني القدسي والسيدة ظهرا خانم كريمة المرحوم أحمد أغا الكنج بن عبدالله بحق الثمن بينهما مناصفة وانحصر ارثه في أولادهما ومن ضمنها وقف المدرستين السبحية والسليمانية»[3].

«وحضر للمجلس الشرعي المعقود بمحلة القدس الشريف صاحب الفضل والفضيلة السيد الشيخ محمد أسعد أفندي الحسيني الإمام مفتي السادات الشافعية بالقدس الشريف وابنه العلامة السيد الشيخ محمد صالح أفندي الحسيني نجل المرحوم والمغفور له السيد الشيخ محمد عبدالغني أفندي

(١) شمعون لندمان، المرجع السابق، ص ١٣.
(٢) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٣٠٢.
(٣) سجل المحكمة الشرعية في القدس، رقم ٣٦٧، ص ٢٨٤.

الحسيني ثبوتاً شرعياً وناظراً على أوقاف جده والد أبيه الشيخ محمد صالح أفندي الكائن بالقدس الشريف بموجب كتب وقفه الشرعي المسجلة والمحكوم بصحتها، ولكون عبدالرحمن أفندي أتقا وأرشد الموقوف عليهم وأكبرهم وأعلمهم بأمور الأوقاف نوصي بوضع يده على جميع عقارات ومنقولات الوقفين بالطرق القويمة والصحيحة بايجار عقاراتهما ونواتجهما وبقبض أجوراته ونواتج الوقفين وتوزيعها على مستحقيها بعد اخراج المصاريف المنصوصة في كتب الأوقاف المذكورة، وبعد اخراج مصرف التعمير الضروري، وذلك حسب شرط الواقفين المومأ إليهما من عبدالرحمن أفندي المومأ إليه لنفسه على نهج الشرع الشريف القبول الشرعي، وعلى ما هو الواقع حسب الطلب بعد الأمر»[1].

«ولما توفيت السيدة حسيبة خانم بنت المرحوم السيد عبدالصمد أفندي ابن المرحوم محمد طاهر أفندي الحسيني انحصر ارثها الشرعي في أمها وفي زوجها السيد محمد شكري أفندي نجل جناب صاحب المعزة موسى أفندي الحسيني وفي ابنيها طاهر وجميل»[2].

«وانعقد المجلس الشرعي بعمرة الدار الكائنة خارج القدس الشريف بجهة باب العمود بخط المدرسة الجراحية الشهيرة بدار صاحب المعزة الحاج محمد سليم أفندي الحسيني لدى الحاج خورشيد أفندي الشهابي كاتب ثاني المحكمة الشرعية بالقدس الشريف المأذون له باستماع الخصوص الآتي ذكره من قبل جناب سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي الموقع خطه الكريم دام فضله».

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس، رقم ٣٧٩، ص ١٠١٢.
(٢) سجل المحكمة الشرعية في القدس، رقم ٣٧٣، ص ٢٠.

«وحضرته السيدة الحاجة عندليب خانم بنت المرحوم السيد محمد علي أفندي الحسيني نقيب الأشراف بالقدس الشريف سابقاً المعروف ذاتها بتعريف كل واحد من صاحب المعزة السيد اسماعيل بن المرحوم السيد موسى باشا الحسيني وصاحب الرفعة السيد محمد صالح أفندي ابن المرحوم السيد أمين أفندي الحسيني وكلاهما من أهالي القدس الشريف».

«وقررت طائعة مختارة وسلامة تصرفها بحضور صاحب المكرمة الشيخ توفيق أفندي بن السيد أحمد راغب أفندي الحسيني بن المرحوم السيد يوسف أفندي الحسيني قائلة في تقريرها أنه توفي شقيقي المرحوم السيد أحمد أفندي وانحصر ارثه الشرعي في زوجته السيدة زهرة خانم وفي أشقائه محمد أفندي ووسيله خانم والسيدة زهرة خانم والسيدة زليخا خانم والسيدة نزها خانم أولاد المرحوم ولا وارث ولا مستحق لتركته سوانا»[1].

امتلك معظم أفراد عائلة الحسيني مساحات متفاوتة من الأراضي ومختلفة الحجم من حيث المساحة بحكم مكانتهم الاجتماعية والعشائرية في مدينة القدس وما حولها حيث يتبين لنا من خلال الجدول الذي في الملحق رقم (٨)[2] أن نسبة أراضي عائلة الحسيني في قرية أذنبة (٨٪) ونسبة أراضيهم في قرية جليا (٥٪) وقالونية (٧٪) وبيت سوسين (١٤,٥).

واستحوذ كبار الملاك من عائلة الحسيني على مساحات شاسعة من الأراضي فعلى سبيل المثال لا الحصر نرى أن عبدالقادر موسى كاظم الحسيني يمتلك أراضي في قرية بيت سوسين تبلغ مساحة القطعة الواحدة (٤٨٠ دونم)

(١) سجل المحكمة الشرعية في القدس رقم ٣٩٣، ص ٨٨٦.
(٢) انظر قائمة بالأراضي لأفراد من عائلة الحسيني، ملحق رقم ٨.

وفي نفس القرية بلغت مساحة أراضي محي الدين الحسيني حوالي (٤٥٠ دونم).

وكانت بعض الأراضي التي تخص عائلة الحسيني جبلية مزروعة بالكروم والعنب وأشجار الزيتون، والبعض الآخر مزروع بالحبوب والشعير والخضروات والفواكه، وحصلوا على هذه المساحات من الأراضي بسبب الهبات والأعطيات من السلطات الحاكمة، وأحيانا عن طريق دفعهم الضرائب عن الأراضي وتسجيلها باسمائهم.

وسيطر المتنفذون في العائلة على غالبية الأراضي وهم فئة مختارة من داخل العائلة تحكموا بها واستطاعوا السيطرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال علاقاتهم مع السلطات الحاكمة سواء في العهد العثماني أو في عهد الانتداب وفي أوساط الفلاحين.

اقامة حي الحسينية خارج أسوار المدينة:

أدت السرعة في استبدال رؤساء الحكم الأتراك من متصرفين وقادة جيش، وانعدام طبقة حاكمة واسعة تقيم في البلاد بصورة دائمة إلى ظهور طبقة متنفذة محلية في القدس من العائلات العربية ذات الحسب والنسب، والتي كانت تربطها ببعضها روابط الزواج وكانت قوة هذه العائلات تعتمد على التزام الضرائب، وعلى ممتلكاتها من الأرض، وعلى المناصب الدينية - وفي أواخر العهد العثماني على مناصب حكومية - التي تولتها والتي انتقلت لأفرادها بالوراثة[1].

وكان أفراد هذه العائلات يعرفون بالأعيان وكانوا يسمونهم «الأفندية» (جمع أفندي) وأفنديات القدس، وهكذا كان يقال لوجهاء وأعيان القدس لأنهم بيوت قضاء وأفتاء ونقباء، وكان يضرب المثل بكثرتهم[2].

ويقع الحي الإسلامي في القدس في مركز المدينة، وفي الشمال الشرقي منها وحدوده من باب العمود وحتى باب الأسود وعلى مقربة من قبة الصخرة، وقد أقام وجهاء المسلمين في دار البيرق «الحسيني» وباب السلسلة «جار الله والخالدي وغيرهما»، وقد قدر عارف العارف اعتماداً على تقديرات الأسقف ميخائيل سلومون الكسندر لعام ١٨٤٢م، أنه كان في القدس عشرون ألفاً من السكان، منهم ألف مسيحي[3].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حصلت تغييرات هامة في

---

(١) شمعون لندمان، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣) احسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، الجزء الأول، ص ٢٦٧.

(٣) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٢٩٢.

مجالات الاقتصاد والتجارة ومشاريع البناء حددت شكل القدس الجديدة وكذلك قدوم يهود مغاربة إلى القدس، واستقرار الكثيرين من أبناء القرى المجاورة فيها. أدى الى اكتظاظ السكان، ونقص في دور السكن مما ضايق السكان داخل الأسوار فهبت مؤسسات ومنظمات يهودية وخاصة موشيه مونتفيوري الذي أقام أحياء السكن الأولى خارج الأسوار إلى بناء دور للايجار، وبنفس الوقت تقريباً أقام المسيحيون مؤسسات خاصة بهم وبيوت متفرقة خارج البلدة القديمة وغادرها يهود ومسيحيون واستقروا باتجاه الغرب -على طريق القدس- يافا - وفي المقابل توسع المسلمون من جهة باب العمود نحو الجهة الشمالية - طريق القدس -نابلس، أما السلطات العثمانية فإنها لم تبد اهتماماً بتطوير المدينة بل حتى المؤسسات الدينية والعامة لم تهتم بتنظيم وتخطيط مساكن لأفراد الطبقات الشعبية خارج الأسوار، وأوائل الذين بنوا قصورهم خارج الأسوار الأمراء والضباط والزعماء.(1)

ويعود عدم مبادرة السكان المسلمين في البناء لكونهم أصحاب بيوت وممتلكات داخل البلدة القديمة، أو إنهم أقاموا في بيوت الوقف «المدارس» التي كانت واسعة ومريحة، ويتطلب البناء توفر الأموال أو القروض الميسرة الشروط، ولم تكن لأغلبية السكان المسلمين - خلافاً للمسيحيين واليهود - مثل هذه المصادر، ولذلك لم يكن غير أبناء العائلات الغنية يستطيعون البناء.

وطرأ تغيير على حياة سكان القدس من المسلمين - الحياة الاجتماعية والاقتصادية معاً - ذلك أن أبناء هذه العائلات عززوا مكانتهم، وشغلوا معظم

(1) احسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، الجزء الأول، ص ٨١.

المناصب الكبيرة في جهاز الحكومة المحلية والمركزية، فانتعشت التجارة والشراكات مع تجار يهود، كما طورت فروع تجارية أخرى مثل زيت الزيتون والصابون مما أدى إلى توفر رؤوس الأموال بأيدي هذه العائلات، الأمر الذي جرّ في أعقابه تغييراً في الحياة الاجتماعية ومستوها.(١)

وتعززت علاقة عائلات القدس بالحضارة العثمانية وأخذ ممثلو العائلات المحلية، يدخلون البرلمان في الأستانة، ويتزوجون من تركيات، وكثرت زيارات أبناء القدس للعاصمة العثمانية، وأخذ مثقفون شباب يكملون تحصيلهم العالي في الجامعات وفي المعاهد العسكرية التركية.(٢)

وأقيم حي آل الحسيني في منطقة وادي الجوز، الذي يشرف على مناظر جبل الطور الطبيعية خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، وكان في منطقة الحي في عام ١٨٩٤ - ١٨٩٥ ست عمارات سكن، وغداة الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ بلغ عددها زهاء الثلاثين، وكل هذه العوامل تقف وراء عملية بناء البيوت الاسلامية، التي أقيمت في القدس الجديدة، ذلك أن التغييرات في مستوى الحياة في المدينة أدى إلى التطلع نحو رفع مستوى السكن وإلى رفع المكانة في نظر الناس، بل وفي نظر عائلات هؤلاء الوجهاء نفسها، وأصبحت الفيلات الضخمة العلامة الفارقة للمكانة الجديدة.(٣)

ومن أوائل المباني الإسلامية خارج الأسوار بيت رباح أفندي من آل الحسيني، ويرى ابراهيم الحسيني ان الدار أقيمت في عام ١٨٨٥م، بالقرب من

(١) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٢٩٦.
(٢) شمعون لندمان، أحياء أعيان القدس خارج أسوارها في القرن التاسع عشر، ص ٣٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٥.

مسجد الشيخ جراح وهي الأولى من حيث أن سقفها من القرميد الأحمر، وفيما بعد اقام اسماعيل بك الحسيني عام ١٨٩٧م، فيلا ثالثة مكونة من ثلاثة طوابق وأصبحت الفيلا فيما بعد تعرف ببيت الشرق «أورينت هاوس».[1]

بداية حي الشيخ جراح :

أحدث حي الفيللات الفخمة لعائلة الحسيني حركة عمرانية شجعت وحفزت الأوساط الارستقراطية والعائلات المتنافسة على وجه الخصوص على تقليده ومنافسته فأقيم الحي بأسلوب أوروبي حديث، وعلى غرار البناء التركي المرفه إلى الشمال الشرقي من القدس.

أما السكان المسلمون وغيرهم الذين لم يتعودوا تلك الأيام على رؤية مساكن جميلة ومرفهة كهذه فقد استغربوها وأعجبوا بها جداً، وأقيم حي كامل من بيوت المسلمين إلى الشمال الشرقي من القدس، حجمها كبير وممتازة المظهر وأقام آل الحسيني أول عمارة لهم في الحي الى الشمال الشرقي من مسجد الشيخ جراح عرفت باسم قصر المفتي وكان بمثابة القصر الصيفي للعائلة بهدف الراحة والاستجمام في الهواء الطلق وفي أحضان الطبيعة[2].

وكان البيت «قصر المفتي» مجمع علية القوم، من جميع الأديان، زعماء وحكام ووجهاء من جميع أنحاء فلسطين وخارجها، ولم يكن قصر المفتي نواة حي الشيخ جرّاح الرئيسة وهو يقوم اليوم عند أطراف الحي الجنوبية. أما النواة الرئيسة فكانت بيوت عائلتي النشاشيبي وجار الله[3].

(١) شمعون لندمان، إحياء أعيان القدس، ص ٣٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨.

وأقيم حي الشيخ جرّاح في أواخر القرن التاسع عشر، فوق هضاب تشرف على مناظر طبيعية، وأقيمت مجموعة المباني الأولى على طريق رام الله على مقربة من قصر المفتي، وقد سيطر الأعيان بالاشتراك مع السلطات التركية العثمانية على سكان القرى الذين استعبدوهم أولاً كمستأجرين للأرض، ومن ثم حوّلوهم وأبناءهم إلى خدم وحراس، وكان لكل عائلة من الوجهاء خدم كثيرون، وكان سكان القدس من ذوي الحسب والنسب من الأفندية والعلماء، ولم يسمحوا للفلاحين والحرفيين بالسكن جوارهم.[1]

وكان حي الشيخ جرّاح أبعد الأحياء الإسلامية عن البلدة القديمة، وأقام البيت الأول في الحي الحاج رشيد النشاشيبي[2] عام ١٨٩٠م، وانضم إليه بعض أفراد العائلة المتزوجين، ثم انضمت إليهم عائلات صديقة وهم الشيخ محمد جار الله، وعائلات الشيخ محمد الشيخ مراد، وصلاحي، والعارف وغيرها[3].

وعلى مقربة من بيت رشيدالنشاشيبي بنى الشيخ محمد جار الله بيتاً له فوق منحدر إلى الشمال من طريق رام الله - القدس وشيد شقيقه التوأم محمود فيلا مثل أخيه وبنى أبناء الشيخ محمد الثلاثة علي وحسام وجمال بيوتاً لهم في نفس الحي وبمرور الوقت التحقت بهم عائلات غوشة وجبشه والخطيب، وتعتبر عائلة جار الله من أقدم العائلات العربية في القدس، وكان جدود العائلة علماء وقضاة ورجال ادارة ومن النخبة المثقفة، فقد اشغلوا

---

(١) شمعون لندمان، احياء اعيان القدس، ص ٤٠.

(٢) رشيد النشاشيبي ؛ أحد أعيان القدس وأثريائها في أواخر العهد العثماني، وعضو مجلس الادارة، ووالد راغب النشاشيبي زعيم المعارضة المناوئة للحاج أمين الحسيني في فترة الاحتلال البريطاني، وللمزيد من المعلومات انظر، عادل مناع، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، (١٨٠٠-١٩١٨م)، ص ٣٥٦.

(٣) شمعون لندمان، احياء اعيان القدس، ص ٤١.

مراكز هامة في المجتمع المقدسي.[1]

تشكيل المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى :

أصبح الحاج أمين الحسيني أكبر شخصية دينية في فلسطين، بعد توليه منصب مفتي القدس، فركز جهوده على الأمور الدينية، وتعزيز مكانته، وشغل الوظائف الإسلامية زمن الحكم العسكري البريطاني على فلسطين موظفون انجليز أو يهود انجليز، مثل اليهودي الانجليزي نورمان بنتويش (Norman Bentwich) الذي كان رئيس القضاة، وكانت له صلاحية تعيين قضاة مسلمين للمحاكم الشرعية، فأحس المسلمون بضرورة تأسيس ادارة مسلمة تدير شؤونهم الدينية ولاسيما الأوقاف والمحاكم الشرعية وشؤون اسلامية أخرى، لأن الأوقاف الإسلامية في عهد الدولة العثمانية كانت تديرها وزارة الأوقاف.[2]

وأشرف على المحاكم الشرعية في أنحاء الدولة العثمانية شيخ الإسلام، ولما خسرت الدولة العثمانية الحرب أصبحت الأمور الدينية كلها تخضع لسيطرة واشراف الانجليز[3]، مما جعل معظم الجرائد العربية المحلية تنتقد هذا الوضع[4].

ونبه المسلمون سلطات الاحتلال البريطاني الى سعي اليهود للاستيلاء على الأوقاف الاسلامية، ولذلك طلبوا أن تكون الوظائف الدينية تحت اشرافهم[5]، وخلال زيارة هربرت صموئيل إلى مدينة نابلس في تشرين ثاني عام ١٩٢٠م،

---

(١) شمعون لندمان، احياء اغيان القدس، ص ٤٣.

(٢) C.O. 733/46, No. 577, From Herbert Samuel to the Colonial Office, 15/6/1923 .

(٣) Ibid.

(٤) جريد الكرمل، عدد ٦٦٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٢٠.

(٥) فلسطين، عدد ٢٥٣٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٢٠.

طلب منه الأهالي ووجهاء المدينة أن يشرفوا على ادارة أوقافهم وشؤونهم الدينية بأنفسهم[1]. وطالبوا بتأسيس مجلس اسلامي، فوافق صموئيل على طلبهم، ولكنه دعا زعماء المسلمين والأعيان للاجتماع به في القدس وتقديم طلب اليه بذلك.

وفي تقرير كتبه صموئيل الى وزارة الخارجية البريطانية بخصوص تشكيل مجلس اسلامي «يرغب المسلمون في أن تكون لهم حرية التصرف في ادارة شؤونهم الإسلامية، وهناك عدة مقالات كتبت في صحفهم الإسلامية والمحلية تتهجم على سياسة الحكومة بسبب عدم ادارتهم أوقافهم بأنفسهم، لذلك طلب من جميع العلماء والمفتين في فلسطين حضور اجتماع يعقد في دار الحكومة في القدس[2].

ويبدو أن صموئيل وافق على تأسيس المجلس بسبب الانتقادات الشديدة في مختلف الصحف العربية المحلية[3] لسياسة الحكومة البريطانية وادارة الانجليز للأوقاف الإسلامية[4].

وعقد الاجتماع بتاريخ ١٩٢٠/١١/٩م، وحضره ثمانية من زعماء المسلمين هم الشيخ كامل الحسيني مفتي القدس، والشيخ محمد مراد مفتي حيفا، والشيخ أسعد قدورة مفتي صفد، وراغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس والشيخ عمر زعيتر رئيس بلدية نابلس، وعبدالله الدجاني «قاضي» في يافا وسعيد الشوا أحد أعيان غزة، وثمانية من المسؤولين الانجليز[5].

---

(١) F.O. 371/5262/E 14815 November 29, 1920.

(٢) F.O. 371/5262/ E14815 November 29/11/1920.

(٣) فلسطين عدد ٢٥٤٥ بتاريخ ١٩٢٠/٣/٩.

(٤) جريدة الكرمل، عدد ٦٦٦ بتاريخ ١٩٢١/١٢/١٠. انظر تحت عنوان «الأوقاف الإسلامية» .

(٥) أما المسؤولون الانجليز فهم (Herbert Samuel) هربرت صموئيل المندوب السامي، =

وبحث المجتمعون كافة المسائل المتعلقة بالشؤون الإسلامية وادارتها، ثم* قرر المسلمون تشكيل جمعية اسلامية هدفها اصدار القوانين والاشراف على الوظائف التي بحثها المؤتمر، وفي ١٩٢١/٣/١٢م، وقع المندوب السامي صموئيل على قوانين هذه الجمعية الإسلامية قبل وفاة الشيخ كامل الحسيني بقليل، ونشرت أنظمتها في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥/٥/ ١٩٢١م[1]، ومنذ ذلك الحين سمحت الحكومة للمسلمين بالاشراف على الأوقاف والشؤون الدينية بأنفسهم[2].

وأول عمل قام به الحاج أمين لما تولى منصب مفتي القدس اكمال ما قام به المسلمون زمن أخيه، وبدأ يلح ويضغط على السلطات البريطانية لاكمال تأسيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى، فدعا إلى اجتماع علماء وشيوخ وأعيان فلسطين لبحث شؤونهم الإسلامية[3].

واتفق المجتمعون على أن يكون لكل قضاء أربعة ممثلين ينتخبون من قبل المنتخبين الثانويين ثم دعاهم صموئيل وعددهم ستة وخمسون من المشايخ ورجال الأعيان واجتمع بهم في دار الحكومة في القدس في ٢٤/٨/ ١٩٢١م، وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني، وقد سمى دروزة هذا الاجتماع

---

* (Windham Deeds) ووندهام ديدس السكرتير الأعلى للدولة (Norman Bentwish) ونورمان بنتويش السكرتير القضائي (Samuel Wood) وصموئيل وود السكرتير المالي، (Baron) بارون مساعد السكرتير المالي (Ronald Storrs) ورونالد ستورز حاكم القدس (Harry Loke) هاري لوك مساعد حاكم القدس (Bowman) بومان مسؤول التعليم. انظر، بيان الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص ٢٤٠-٢٤١.

(١) الجريدة الرسمية لحكومة الانتداب في ١٩٢١/٥/١٥م.

(٢) الكرمل، عدد ٦٩٥، تاريخ ١٩٢١/٢/٢٣.

(٣) Yehuda Taggar, The Mufti of Jerusalem and Palestine, Arab politics 1930-1937, p. 25.

بالمؤتمر الإسلامي الثاني، وتدارس الجميع كيفية ادارة المجلس، ووافقوا على مقررات المجلس وأنظمته التي وضعت من قبل الشيخ كامل وزملاءه، ومما جاء فيها «أن المجلس الإسلامي يتكون من رئيس للمجلس وأربعة أعضاء عضوان منهم عن متصرفية القدس، وعضو عن منطقة نابلس، وعضو عن منطقة عكا».[1]

ووافقت الحكومة على هذا المشروع، وتم الاتفاق على أن تدفع الحكومة نصف رواتب أعضاء المجلس ورئيسه، واعطاء رواتب شهرية للموظفين في المحاكم الشرعية وطالب المسلمون بمنحهم صلاحيات أوسع في ادارة الأوقاف والمحاكم الشرعية وطالب المجلس كذلك بمنحه حرية عزل أي عضو في المحكمة الشرعية[2].

وكما حدث في انتخابات مفتي القدس من خلافات بين عائلات القدس جاءت انتخابات المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى لتوسع وتزيد الخلافات والفرقة بين المسلمين[3]، فأخذ المسلمون يتهكمون ويتهجمون على بعضهم البعض على صفحات الجرائد الوطنية والمحلية مثل الكرمل وفلسطين والجامعة العربية والصراط المستقيم[4]، وانعدمت الثقة فيما بينهم لدرجة أن بعض قادة الفلسطينيين مثل راغب النشاشيبي وزعماء المعارضة طلبوا من الانجليز الاشراف على الانتخابات[5].

واستغل كل من آل الحسيني وآل النشاشيبي نفوذهما على الأعضاء وعلى

---

(١) Yehuda Taggar, The Mufti of Jerusalem and Palestine, Arab politics, p. 26.

(٢) Ibid, p. 27.

(٣) بيان الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص ٢٤٢.

(٤) للمزيد من الاطلاع انظر، جريدة الكرمل عدد ٦٧٠ و ٦٧٣، فلسطين عدد ٢٥٥٣ و ٢٥٥٧.

(٥) بيان الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص ٢٤٣.

الشعب العربي الفلسطيني للترشيح في الانتخابات، وكان الحاج أمين الحسيني ممثلاً عن آل الحسيني فاستغل راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس نفوذه كي يمنع الحاج أمين من الفوز برئاسة المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى، وأما بالنسبة لقضية الأشراف على الانتخابات فقد بعث ديدس (W.Deeds) رسالة إلى تشرشل في ١٩٢١/١٢/٢٩م أورد فيها أنه «سوف يتخذ الخطوات الحاسمة والسريعة لانتخاب رئيس العلماء، وأنه سوف يشرف على الانتخابات بنفسه»[١].

وجرت الإنتخابات في ١٩٢٢/١/٩ وحضرها ثلاثة وخمسون عضواً من أصل ستة وخمسين لانتخاب رئيس المجلس وأربعة أعضاء، فعمل راغب النشاشيبي منافس آل الحسيني على تشجيع عمر زعيتر رئيس بلدية نابلس لترشيح نفسه للرئاسة، وأنه سوف يدعمه باعطاءه أصوات القدس كي يضمن نجاحه، وعلم صموئيل بامكانية نجاح زعيتر في الانتخابات، فأوعز إليه بسحب ترشيحه، وهكذا جرى، فانسحب زعيتر من التنافس على الرئاسة، وكذلك انسحب راغب النشاشيبي وستة من مؤيديه، بعد أن علم أن معظم الأصوات سوف تذهب لدعم الحاج أمين الحسيني، وبقي سبعة وأربعون وأكملوا الانتخابات فحصل الحاج أمين على أربعين صوتاً ليصبح رئيس العلماء ورئيس المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى مدى الحياة[٢].

وفاز كل من الحاج أمين الحسيني الرئيس الدائم للمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى من القدس ومحمد مراد مفتي حيفا، وعبداللطيف صلاح عن

(١) C.O. 733/8 No 551, From W. Deeds to Prime Minister Churchil 29/12/1021.

(٢) C.O. 733/18 No 22. From Herbert Samuel to Prime Minister Churchil 20/1/1922.

منطقة نابلس والقانوني عبدالله الدجاني وممثل يافا والحاج سعيد الشوا وممثل منطقة غزة وبئر السبع[1].

وبعد انتخاب الحاج أمين الحسيني ألقى خطاباً شكر فيه الحاضرين والذين انتخبوه وختم بقوله «وإنما نعاهدكم أمام الله والناس على أن نبذل كل جهد في سبيل المصلحة العامة، فلا تأخذنا في الحق لومة لائم، ولا تلعب بنا الأهواء، ولا يؤثر علينا مؤثر، وإن مقصدنا الأسمى ومثلنا الأعلى خدمة هذه البلاد، ونرجو الله أن يجعل أعمالنا خيراً من أقوالنا، والله الهادي الى سواء السبيل»[2].

وابتهج الأهالي والسكان لنتائج الانتخابات ووصف كيث روش (Keith Rosh) شعور المسلمين بقوله «فرح الناس عموماً لانتخاب الحاج أمين رئيساً للمجلس، وكذلك لانتخاب بقية أعضاء المجلس، باستثناء الحاج سعيد الشوا ممثل غزة[3]، وشكل الحاج أمين الحسيني وسعيد الشوا ومحمد مراد وعبدالله الدجاني كتلة واحدة وبقي عبداللطيف صلاح لوحده.

أما الوظائف الرئيسة التي انيطت بالمجلس فوردت في الفقرة الثامنة من تشكيله[4]، وتمتع المجلس بصلاحيات هامة في تعيين رجال الافتاء خارج القدس في جميع المدن والقرى، ما عدا بئر السبع حيث كان الرؤساء ينتخبون

---

(١) عيسى خليل محسن، فلسطين الأم وأبنها البار عبدالقادر الحسيني (عمان ، دار الجليل، ١٩٨٦)، ص ١٠٨.

(٢) كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص ٢٦٧.

(٣) C.O. 733/1 From Keith Rosh, on Behalf of Herbert Samuel to the Secretary of State 2/2/1922.

(٤) للمزيد من المعلومات حول مهام المجلس، أنظر ، تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، (طبع في مطبعة حكومة فلسطين ومطبعة دير الروم، ١٩٧٧)، ص ٢٣١. وكذلك ، Porath, Op. Cit, P.P. 197-198

المفتي، ولم تكن موافقة الحكومة ضرورية لاتمام هذه التعيينات.[1]

وأشرف المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى على أموال اليتامى وأكثر من ستين ألف جنيه سنوياً[2].

وأرادت حكومة الانتداب أن يكون المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى هيئة منتخبة ضعيفة اسم بلا مسمى، حيث هدفت من إنشاءه زيادة حدة الانقسامات والفرقة بين المسلمين باسلوب فرق تسد، لكن العرب الفلسطينيون خيبوا ظن حكومة الانتداب واحبطوا مخططاتها، وأفشلوها، عندما استطاع الحاج أمين وزملاءه من جعل المجلس الإسلامي الأعلى هيئة اسلامية قوية وحقيقية، رفعت شأن المسلمين، وصانت مصالحهم ونّمت أوقافهم ونظمت جميع أمورهم الشرعية والدينية والعلمية[3].

وفيما بعد وافقت حكومة الانتداب على تسليم المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى صلاحيات تعيين واقالة عاملين في هيئة القضاء الشرعي مما أدى إلى استقالة السكرتير الأول ويندهام ديدس الذي عارض ذلك، بعكس وجهة النظر الأخرى التي ترى في ذلك تسهيل ادارة البلاد من قبل حكومة الانتداب، ولكن تأييده لم ينبع من تفضيله لموقفه السياسي، إنما من منطلق أن باستطاعة الحاج أمين الحسيني دفع ثمن التأييد له من خلال سلوكه السياسي، والمحافظة على الهدوء بدرجة كبيرة تفوق قدرة معارضيه - آل النشاشيبي ومؤيديهم-

---

(١) Porath, Yehushua , The Emergence of the Palestinian. National Movement 1918-1929, Vol. 1, p. 197.

(٢) مجيد خدوري، عرب معاصرون ،أدوار القادة في السياسة، ص ١٣٩.

(٣) حسني أدهم جرار، الحاج أمين الحسيني، ص ٦٢.

على فعل ذلك[1].

ويأتي موقف السلطات البريطانية باعطاء صلاحيات للمفتي وللمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى استمراراً لسياستها حينما عينته مفتياً للقدس مقابل الحفاظ على الهدوء في المستقبل، وبالفعل اثبت سلوك عائلة الحسيني في احتفالات موسم النبي موسى[2] في عام ١٩٢١م، بمنعهم أي توتر واضطرابات خلالها اذ استتب الهدوء والنظام خلال السنوات التالية وعبر صموئيل عن ذلك بقوله «لم تحدث آية اضطرابات خلال ثماني سنوات في فلسطين ما عدا شجار صغير وقع في القدس في تشرين ثاني ١٩٢١».[3]

الأوقاف الإسلامية :

اجتمع مجلس الأوقاف في القدس في أواخر كانون ثاني ١٩١٩ برئاسة مفتي القدس كامل الحسيني وبحضور كل من مدير أوقاف فلسطين عارف حكمت النشاشيبي والكابتن يونغ مستشار الأوقاف ومأموري البلاد الفلسطينية جميعاً، وبحثوا ميزانية الأوقاف للسنة القادمة وقضية تشكيل مجلس اسلامي شرعي أعلى للمسلمين.[4]

واشتدت المطالبة بتسليم الأوقاف الإسلامية للمسلمين فكتب حمدي

---

(١) تسفي البيلغ، المفتي الأكبر، ص ٤٥.

(٢) موسم النبي موسى : احتفالات دينية سنوية كان يقيمها المسلمون في فلسطين، وتعود في أصلها إلى عهد سلطان المماليك الظاهر بيبرس، وهي توافق عيد الفصح المسيحي حيث يحتشد السكان المسلمون في القدس ويذهبون لزيارة مقام النبي موسى ﷺ قرب أريحا، ثم يعودون للقدس، ثم يتفرقون، وأقامه المسلمون خوفاً من استغلال الصليبيين فرصة حجهم إلى القدس للسيطرة عليها، غير أنه فقد معناه مع مرور الزمن وظلت الصلة الإحتفالية. انظر : اميل الغوري. فلسطين عبر ستين عاماً، الجزء الأول، ص٤٥-٤٦.

(٣) تسفي البيلغ. المفتي الأكبر، ص ٤٢.

(٤) كامل خلة. فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢-١٩٣٩)، ص ٢٦٥.

الحسيني مقالاً بعنوان «الأوقاف الإسلامية في فلسطين وحاجتنا إليها» ورد فيه «لهذا اقترح على عقلاء بلادي أن ينتخبوا من كل بلد فرداً، ويؤلفوا وفداً يوفدونه إلى مدير فلسطين العام، ليفهمه قضية الأوقاف الإسلامية، ويطلب إليه أن يوكل أمر الأوقاف إلى أهلها، فإذا تم ذلك يؤلف مجموع عام (أي مجلس عام)، أفراد من تغذت أرواحهم بلبان الفضيلة والاخلاص لإدارة هذه الأوقاف، وصرف ريعها بين أداء الواجبات الدينية والوطنية فيصرف منها شيء على ضروريات الأوقاف. والباقي تفتح بها كليات وطنية لتتميم دروس الطالبين في هذه الكليات، حتى نفهم معنى الدين ومعنى الحياة، وبذلك نكون أحسنا التصرف»[1].

ونرى بوضوح أن المسلمين هم الذين طالبوا بتشكيل (مجلس عام) لادارة الأوقاف الإسلامية والإشراف عليها، فعقد زعماء البلاد والمفتون وكبار العلماء والقضاة مؤتمراً في القدس في ٩ نوفمبر ١٩٢٠م، قرروا فيه تأسيس مجلس اسلامي يتولى جميع الشؤون الإسلامية لفلسطين[2]، مع الاحتفاظ باشراف الحكومة المالي على ادارة الأوقاف، وصدر في ١٢ مارس ١٩٢١م نظام المجلس، ونشر في الجريدة الرسمية الفلسطينية بتاريخ ١٥ مايو ١٩٢١م[3].

وتتلخص سلطة المجلس التي حددت في المادة الثانية من قانون المجلس بادارة الأوقاف الإسلامية وترشيح قضاة الشرع الإسلامي وأعضاء محكمة الاستئناف ومفتشي المحاكم وتعيين المفتين ومأموري الأوقاف وموظفي الشرع

(١) الكرمل، عدد ٥٢٦، بتاريخ ١٩٢٠/٤/١٢م.
(٢) كامل خلة، المصدر السابق، ص ٢٦٦.
(٣) أنظر : الملحق رقم ٩.

وعزلهم[1]، ومعنى هذا استمرار اشراف الحكومة المالي على ادارة الأوقاف.

وعلى أثر اجتماع التاسع من نوفمبر ١٩٢٠م، في مؤتمر المفتين طلب المجتمعون أن يأخذوا في مناقشاتهم القضايا المتعلقة بسيطرتهم على المحاكم الإسلامية الدينية وادارة الأوقاف الإسلامية، وعين المؤتمر لجنة استشارية ووافق عليها صموئيل في ١٢ آذار ١٩٢١م، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أيار ١٩٢١م[2].

وترتب على ذلك انتخاب لجنة عامة لاتخاذ اجراء جديد لمؤسسة المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى ولادارة الأوقاف الإسلامية وشؤون الشريعة، ووافقت اللجنة المذكورة على الاجراء المقترح في حينه، وأصدر صموئيل البيان التالي:

«أنا السير هربرت لويس صموئيل عضو في مجلس اللوردات ووفقاً لصلاحياتي الموكولة لي، كمندوب سامي في فلسطين، أقر الاجراء الآنف الذكر المتعلق بما سبق والذي أعلن أنه سيكون ساري المفعول اعتباراً من تاريخ هذا الأمر، وسيكون بديلاً للاجراء المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أيار ١٩٢١».

المندوب السامي البريطاني

هربرت صموئيل / كانون أول ١٩٢١/٢٠م[3]

(١) عارف العارف، تاريخ القدس، ص ٢٧٦.
(٢) انظر: ملحق رقم ١٠ وملحق رقم ١١.
(٣) C.O. 733/8 No. 551 December 20/12/1921.

وقد نوه صموئيل في رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢١، عن اعتقاده بأن «التسوية النهائية لقضية المسلمين الدينية سوف تكون مقبولة لدى السكان المسلمين في البلاد، وأنها ستمنحهم الثقة بأن الحكومة راغبة في كل الوسائل أن يتولوا الاشراف التام على أمورهم وأوقافهم الدينية»(١).

ان تأسيس المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى وقبول المسلمين به جعلهم وهم الغالبية العظمى في البلاد في منزلة (الطائفة الدينية) التي كانت جزءاً من الاقليات، وهو ما سعى إليه صموئيل وتؤيده الحكومة البريطانية التي لم تكن ترى في البلاد أجناساً بل طوائف دينية.

وكذلك فإن قبول المسلمين بالمجلس الإسلامي يعني رضاهم على الأقل بطريق غير مباشر على الشق الثاني من وعد بلفور وهو الذي يؤكد على انه «لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين» فأصبح المسلمون يتمتعون بجميع حقوقهم الدينية ولا سلطان للحكومة البريطانية على شؤونهم الدينية مطلقاً.

ومثّل المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى برئاسة الأسرة الحسينية التي أصبح لها أكبر مركزين دينيين انشقاقاً خطيراً في البلاد، وأخذت الأسر الأخرى وخاصة الأسرة النشاشيبية تعمل على هدم نفوذ الأسرة الحسينية، فانضمت للجناح المؤيد للاحتلال البريطاني والصهاينة. كما أن المجلس أوجد في البلاد قضية خطيرة أثرت على مستقبل البلاد، بعد الشلل الذي أصاب الحركة

(١) كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص ٢٦٧.

الوطنية فيها وهي قضية المجلسيين والمعارضة[1].

وكانت مهمة المجلس الاشراف على المحاكم الشرعية والأوقاف العامة، وكان في فلسطين (١٧) محكمة شرعية وعلى رأسها محكمة الاستئناف في القدس والأوقاف تتولى الاشراف على سبع دوائر في البلاد، وميزانية الأوقاف خلال السنوات الأولى من ٤٠ -٥٠ ألف جنيه فلسطيني وتجبي واردات الأوقاف - الأراضي - وتؤديها الحكومة للمجلس وأما واردات المسقفات فيجيبها المجلس بواسطة دوائر الأوقاف مباشرة، أما المحاكم الشرعية فموازنتها بحدود ٢٠ ألف جنيه فلسطيني[2].

وأصبح المجلس الإسلامي الأعلى مسؤولاً عن سبع عشرة محكمة شرعية وجهازاً من ٢٥٠ معاوناً وسبعة دوائر للأوقاف في البلاد فيها ٥٩٢ موظفاً، وعن عشرة مدارس، وكلية دينية وعدة مؤسسات أهمها دار الأيتام الإسلامية[3]، وقام باسترجاع أراضي الوقف الإسلامي التي كانت تسيطر عليها وتتولى ادارتها، وتعيين المئات من الوعاظ والمرشدين فضلاً عن انشاء فرق الجوالة والكشافة الإسلامية والجمعيات الخيرية والنوادي الأدبية والرياضية واصلاح وترميم المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة وانقاذهما من الأخطار التي كانت تتهددهما بالانهيار والخراب، وقد تم ذلك بأموال الأوقاف وتبرعات الدول الإسلامية مثل السعودية والهند والباكستان ومصر والمسلمين في شتى أنحاء العالم[4].

(١) كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ص ٢٦٧.
(٢) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، ص٧١.
(٣) بيان الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ص ٢٠٨.
(٤) حسني أدهم جرار، الحاج. أمين الحسيني، ص ٦٢.

وقام المجلس بتأسيس كلية دينية في ساحة الحرم القدسي الشريف باشراف المجلس الاسلامي الأعلى هدفها تعليم الطلاب وتدريبهم لتبوء مراكز هامة كأئمة ومدرسين في المساجد وقضاة للمحاكم الشرعية.

ومن أعمال المجلس أنه قام ببناء مدرسة دار الأيتام الإسلامية في القدس حيث كثر الأيتام في مختلف أنحاء البلاد، وكان الأيتام المسلمون متفرقين على دور الأيتام، مثل معهد شنللر في القدس والسالزيان في بيت لحم، فجمعهم المفتي أنحاء البلاد، وآواهم في السراي الرحبة التي كانت دار المتصرف في العهد العثماني، وصار عدد هؤلاء بالمئات، فأنشأ لهم دار الأيتام الإسلامية الصناعية والهدف من انشائها الجمع بين التعليم والتهذيب وبين اكتساب المهارات والصناعات فمتى تخرج الأيتام بشهادات علمية وصناعية، صاروا أهلاً لأن يعملوا في البلاد كل حسب مهنته وصناعته، وأما اليتيمات فبعد اكمال تحصيلهن العلمي يتعلمن فنون الخياطة[1]، وقد أسست في المدرسة الصناعات التالية : دار طباعة عربية كاملة، وصناعات النجارة والخياطة والقش وكراسي الخيزران، وفن التطريز وغيره من الأشغال اليدوية وكان في الدار قسم للمكفوفين يتعلمون فيه الصناعات اليدوية ما يمكنهم من اكتساب العيش بكرامة كصناعة القش وكراسي الخيزران وغيرها[2].

وأسس المجلس المتحف الاسلامي سنة ١٩٢٣، وكذلك دار الكتب الإسلامية ودعم روضة المعارف الوطنية[3].

---

(١) عوني العبيدي، صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني، ص ٢٥.
(٢) حسني جرار، الحاج أمين الحسيني، ص ٦٩.
(٣) تقرير لجنة بيل الملكية، ص ١٨١.

وأنشأ المجلس الكلية الإسلامية في عام ١٩٢٤م، حيث نظر المفتي الى التعليم العصري فرآه يحتاج إلى معاهد نقية البرامج سليمة الغاية، فأنشأ الكلية بجوار الحرم لتقوم بتربية الشباب. وتوجيه الجيل الناشيء، وانتدب لادارتها خيرة المدرسين وبقيت هذه الكلية تقوم برسالتها الى أن أغلقتها سلطات الاحتلال البريطاني سنة ١٩٣٧.

وعمل المفتي على شد آزر معهدين وطنيين في فلسطين هما كلية روضة المعارف الوطنية في القدس. وكلية معهد النجاح في نابلس، وكان المفتي يرسل البعثات العلمية الى الأزهر الشريف في مصر والمعاهد الأخرى[١].

وكان أهم عمل قام به المجلس الإسلامي الأعلى الشروع في عمارة الحرم الشريف وقبة الصخرة المشرفة إذ مع مرور الوقت أصاب المسجد الأقصى بعض التشققات والضعف ولوحظ الخطر على قبته في نقوشها ونوافذها وزخارفها، ولما لم يستطع المجلس الانفاق على تعمير المسجد الأقصى من موارده، كتب الحاج أمين الحسيني -المفتي- إلى زعماء المسلمين في البلاد العربية والإسلامية، يحثهم على التبرع وتقديم العون المادي والمالي للتعمير، فأرسل وفوداً في عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٤ ترأس هو بعضها الى كل من الحجاز ومصر والهند والعراق ودول الخليج العربي واستانبول. وقد استطاعت هذه الوفود أن تجمع نحو (٩٥) ألف جنيه.[٢]

وقد أشرف على الاصلاحات والترميمات المهندس التركي كمال الدين بك

(١) جريدة الجامعة العربية، ٣٤٥/تاريخ ١٩٢٣/٣/١٢م.
(٢) حسني جرار، الحاج أمين الحسيني، ص ٧١.

أستاذ الهندسة في جامعة استانبول، تساعده لجنة فنية من كبار المهندسين المختصين وتم انجاز العمل في سنة ١٩٢٧م، ووجه المفتي دعوة إلى عدد من علماء وقادة الدول المجاورة للاحتفاء بانجاز المشروع وتكريم العاملين في تعميره[١].

وساهم المجلس الإسلامي الأعلى مساهمة فعلية في اقراض الكثيرين من أصحاب الأراضي قروضاً من صناديق الأيتام للحيلولة دون تسرب أراضيهم لليهود وشن المجلس حملة قوية ضد بيع الأراضي لليهود[٢]. وقد أسس المجلس مكتبة المسجد الأقصى التي احتوت عند تأسيسها على ٣٠ ألف كتاب[٣].

وأصبح الحاج أمين الحسيني بتوليه منصب الافتاء في القدس ورئاسة المجلس الإسلامي الأعلى ذا نفوذ قوي ومكانة اجتماعية رفيعة، وكانت هيمنة الاسرة الحسينية على المجلس من الدوافع[٤]. وخاصة الأسرة النشاشيبية والخالدية حيث نرى التنافس التقليدي بين العائلات المهمة والمنافسة بينها لاحتلال المواقع السياسية والدينية والاقتصادية المهمة حيث معارضة هذه العائلات للحاج أمين الحسيني تنبع من شخص الحاج أمين نفسه، فلو أبدى استعداداً لأشراك الزعماء القدامى من أبناء العائلات مثل النشاشيبي والخالدي في بعض المناصب، ولو عرض عليهم جزءاً من الموارد والمناصب، لكان ذلك سيحد من صعوده نحو القمة، لكن تعبيرات مثل العمل التعاوني، والمشاركة في العمل

(١) عوني العبيدي، المصدر السابق، ص ٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٣) الكرمل، عدد ٩٣٠، تاريخ ١٩٢٣/٧/٢٨م.
(٤) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث، ص ٥٢-٥٣.

وتقسيم مراكز القوى لا مكان لها في تلك الفترة، وغريبة في التقاليد السياسية في المجتمع العربي بالإضافة إلى أن شخصية الحاج أمين قوية وبارزة بشكل لم تسمح له بمجاملة من يعارضه الرأي، فقد ارتكز الحاج أمين في نشاطاته على عائلته وجمهور مؤيديه، وقد أحسن عملية ربطهم بشخصه من خلال توزيعه لمراكز القوة ومكاسب أخرى بينهم[1].

وقد اشتهر اسم الحاج أمين في فلسطين بسبب الدعم الذي حاز عليه من الأئمة والخطباء في المساجد والوعاظ والمدرسين والعلماء والقضاة والموظفين، وكان كل هؤلاء تحت اشرافه، وانطلاقاً من احتفاء الجماهير بالمراكز الدينية والتفافهم حولها فقداستطاع الحاج أمين أن يجعل لنفسه من خلال المجلس نفوذاً سياسياً ساعده على مواصله النشاط والجهاد واعتبره المسلمون زعيمهم الروحي.[2]

وأصبح المجلس الإسلامي الأعلى بمثابة حكومة اسلامية على حد تعبير دروزة فرئيس المجلس وذووه وأنصاره كانوا من البارزين في الحركة الوطنية «المؤتمرات الفلسطينية واللجنة التنفيذية» وقد ساعدتهم هذه المؤسسة كثيراً على توطيد مكانتهم ونفوذهم فرأى منافسوهم وهم أركان المعارضة[3] في العمل على نقد المجلس وأعماله مدعين معارضة استغلال رئيس المجلس وذويه وأسرته لمنصبه وقد تزعم المعارضة زعيم الأسرة النشاشيبية رئيس مجلس بلدية القدس راغب النشاشيبي الذي سعى لمصلحته ومركزه وأسرته، حتى أن الحاج

(١) تسفي البيلغ، المفتي الاكبر، ص ٤٦.
(٢) حسني جرار، الحاج أمين الحسيني، ص ٦٢.
(٣) بالنسبة للمعارضة والمجلسية سوف اتحدث عنها في الفصل الأخير.

أمين الحسيني يروى عنه قوله له في معرض المزاح «ان من العبث انتظار الانسجام والتوافق بينهما حتى لو أرادها هو لأن الانجليز لا يريدونها، وكان هذا المزاح ينطوي على نصيب كبير من الواقع»[1].

يتبين لنا أن الجمع بين منصبي المفتي ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى أعطى الحاج أمين الأدوات والوسائل التي يحتاجها كي يصبح الزعيم السياسي بلا منازع لفلسطين العربية، وأصبح المجلس الإسلامي مركز تمحور النشاطات السياسية الذي اجتمع حوله مؤيدو عائلة الحسيني، وقد حرص الحاج أمين على أحكام سيطرته على المجلس بينما كان يبنيه ليصبح المجلس القيادي للشعب، وبناءاً على ذلك ضمن المناصب الرئيسة في المجلس وهيئات الأوقاف والمدارس لأفراد من عائلته ومؤيديه وحرص أن يبقى للمعارضة المناصب الدنيا فقط[2].

فأصبح ابن أخ المفتي جمال الحسيني السكرتير العام للمجلس، وأصبح اثنان من عائلة الحسيني وهما توفيق راغب واسحق درويش مديران لمدارس الأيتام التي كان يمولها المجلس، وعين صهره أحمد راغب الحسيني في منصب المفتش للمحاكم الشرعية، وكان أحمد أيضاً يدقق حسابات المجلس، بينما عمل ابنه مستشاراً قانونياً لهذا المجلس[3]. وعمل فخري الحسيني حتى عام ١٩٣٥ محامياً للمجلس الإسلامي الأعلى، أما ابن عم الحاج أمين وهو منيف الحسيني، فقد أصبح محرراً لجريدة الجامعة العربية التي كانت ناطقة باسم الحسينيين

(١) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث، ص ٤٥-٤٦.
(٢) مناويل حساسيان، الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٧٢.
(٣) Y.Porath, The Emergence of Palestinian Nationalism, Vol, 1 p. 205.

ومؤيديهم السياسيين «المجلسيون»، وكانت روضة المعارف التابعة للمجلس الإسلامي تحت ادارة عبداللطيف الحسيني[1]. وأصبحت هذه المدرسة معقلاً لعائلة الحسيني تحشد فيها العائلة التأييد لنشاطاتها وسياستها الوطنية[2].

وكانت الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن السماح للمجلس بأن يصبح هيئة قوية، إذ أن القانون الذي تم بموجبه انشاء المجلس، كان غامضاً بالنسبة لمسألة فترة بقاء الرئيس في منصبه، وبذا أتيح للحاج أمين أن يستفيد من تفسير القانون ليبقى رئيساً مدى الحياة.

أما رأي الحكومة البريطانية في الحاج أمين فورد في رسالة من هاري لوك (Harry Lock) الى المندوب السامي مؤرخه في ١٩٢٩/١/١٤م، جاء فيها «كما أعلم لا يوجد شخص مؤهل ومناسب في هذا البلد في الوقت الحاضر يستطيع أن يحل محل الحاج أمين، فقد عمل عملاً جيداً للمجلس الاسلامي بجد ونشاط. وأما من الناحية السياسية فيعتبر رئيس المجلس الإسلامي الأعلى رئيس المسلمين حيث أن غالبية سكان فلسطين يؤيدونه ويقفون لجانبه»[3].

وبقي المجلس طوال فترة نضال أهالي فلسطين يمثل في نظرهم نوعاً من الادارة الذاتية ضمن الدولة حتى لو سلبت الدولة بعض صلاحياتهم مما دفع الحاج أمين للتوسع في المظاهر والدعاية والاتصالات والمراسم الداخلية

(١) عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ص ٤٤٤.

(٢) للمزيد من المعلومات حول المناصب التي تولاها أفراد من عائلة الحسيني في المجلس الإسلامي الأعلى والهيئات الدينية الأخرى في القدس انظر الملحق رقم١٢.

(٣) C.O.733/172/1/67296 From Harry Lock to his Excellency the High Commissioner 14/1/1929.

والخارجية[1].

ويذكر دروزة «ان ذلك انتفاخ للمجلس»[2]، وكان لزعماء فلسطين آراء مختلفة حول تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى ونتائجه، فقال دروزة للحاج أمين يوماً «أنه فضل لو لم يكن المجلس موجوداً نهائياً علماً بأنه بؤرة الوطنية، لأن المعارضين وهم مؤيدون للحكومة حاربوا الوطنيين بدلاً من محاربة الحكومة والصهاينة»[3] وذكر احسان النمر أن «محاولة الحصول على مقاعد في المجلس كانت السبب في خلق هذا النزاع بين المسلمين، وأصبح من الصعوبة توحيدهم»[4].

في حين قال السفري عكس احسان النمر فرأى المجلس أول وأعظم مؤسسة وطنية تعبر عن رأي الوطنيين في فلسطين[5]، واعتبر جمال الحسيني أن تشكيل المجلس الإسلامي كان نصراً للحركة الوطنية[6]، أما المعارضون فرأوا أن الحاج أمين تعدى على سلطتهم السياسية لأنهم اعتبروا أن وظيفته هي الاهتمام بالأمور الدينية فقط وعليه ترك الأمور السياسية لهم ولأنهم اعتبروا أنفسهم قادة وزعماء فلسطين، وعلق ستورز حاكم القدس على ذلك، فقال «أن نظام الشريعة الإسلامية مبني على عدم فصل الدين عن السياسة في حين تفصل

---

(١) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين، ص ٥٠.
(٢) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، الجزء الثالث، ص ٤٨.
(٣) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص ٥٥.
(٤) احسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، الجزء الثاني، ص ١٦٦.
(٥) عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية (يافا ، مكتبة فلسطين الجديدة، ١٩٣٧)، ص ٥٣.
(٦) Y.Porath , The Emergence of Palstinian Nationalism Vol (1) ., p. 200.

الكنيسة بين الأمور الدينية والسياسية[1].

واعتبر راغب النشاشيبي أن المجلس الإسلامي هو العقبة التي وقفت في طريق طموحه السياسي، ولما كان الحاج أمين وعائلته يسيطرون سيطرة تامة على المؤسسات الدينية في فلسطين، فقد كانوا في مركز يمكنهم من استخدام هذه المؤسسات ليصبحوا أقوى عشيرة في البلاد من ناحية اجتماعية ودينية وسياسية ففي مجتمع طائفي تقليدي كالمجتمع الفلسطيني، يمكن للعمل السياسي أن يصبح بسهولة مهمة من مهمات الدين، ولما كان الحاكم في فلسطين مسيحي أجنبي ومعظم سكان البلاد من المسلمين فإن علاقة الدين بالسياسة كانت علاقة وثيقة لا تثير الاستغراب. لذا لم يكن صعباً كثيراً على الحاج أمين أن يصبح خلال فترة قصيرة الزعيم السياسي بلا منازع لعرب فلسطين[2].

---

(١) Porath, Op. Cit. Vol (1), P. 233.

(٢) حساسيان. الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، ص ٧٣.